مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية

Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

موقف العلامة ابن عثيمين من تفسير الآيات التكوينية بمدلولات النظريات والعلوم التجريبية (دراسة وصفية)

هبة الله صادق أبو عرب

قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون،

جامعة جدة، المملكة العربية السعودية

The Opinion of the Scholar Ibn Uthaymeen on Interpreting Genesis Verses with Connotations of Theories and Experimental Sciences (Descriptive Study)

Hibatallah Sadiq Abu Arab

Department of Holy Quran and Islamic Studies, College of Shari'a and law, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

DOI	RECEIVED الاستلام	Edit التعديل	ACCEPTED القبول
https://doi.org/10.37575/h/edu/22002	2023/09/26	2023/12/17	2024/01/15
NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
16	2024	3	12

الملخص:

عنوان البحث: موقف العلامة ابن عثيمين من تفسير الآيات التكوينية بمدلولات النظريات والعلوم التجريبية (دراسة وصفية)

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف العلامة ابن عثيمين – رحمه الله– من تفسير الآيات التكوينية بمدلولات واكتشافات العلوم التجريبية، والنظريات، حيث إنها موضع نزاع عند المعاصرين، وهم فيها بين إفراط وتفريط، وقد توسط –رحمه الله– بين الفريقين، فأيّد واستدل بما ثبت حقيقة، ثبوتًا قطعيًا، غير قابل للاحتمال أو النقض، وسكت عن بعض؛ إما لاعتباره مما استأثر الله . تعالى . بعلمه، أو لاضطرابه وعدم ثبوته، وقد عارض بعض الاستدلالات معارضة شديدة، وغلّظ على القائلين بها، وكل ذلك كان وفق منهجية منضبطة، راعى فيها –رحمه الله– أصول التفسير ومقاصد الشريعة.

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، ثم هيكله.

أهم توصيات البحث: أوصت الباحثة باستكمال دراسة منهجه وموقفه من الإعجاز العلمي في الكتاب والسنة، وكذلك اختياراته الفقهية المبنية على العلوم الطبية، وغيرها من العلوم.

الكلمات المفتاحية: موقف، ابن عثيمين، تفسير، الآيات التكوينية، النظريات والعلوم التجريبية.

Abstract:

Title: The Opinion of the Scholar Ibn Uthaymeen on Interpreting Genesis Verses with Connotations of Theories and Experimental Sciences (Descriptive Study(

Objectives: This research aims to study the opinion of the scholar Ibn Uthaymeen - may Allah have mercy on him - on interpreting Genesis verses with connotations and findings of experimental sciences and theories. Whereas, it is a subject of dispute among contemporaries, in which they are between exaggeration and negligence. He - may Allah have mercy on him - mediated between the two groups, and supported and inferred what incontrovertibly proved to be true, improbable or irrevocable. He failed to mention some of them, either to consider it to be what Allah Almighty commanded by his knowledge, or because of its confusion and lack of proof. He strongly opposed some of the connotations and harshly criticized those who advocated them. All of this was according to a disciplined approach in which he - may Allah have mercy on him - took into account the principles of interpretation and the objectives of Sharia.

The introduction highlighted the importance of the research, the reasons for its selection, the objectives of the research, the research approach, previous studies, and the structure of the research.

The most important recommendations of the research: The researcher recommended completing the study of his approach and his opinion on scientific miracles of the Qur'an and Sunnah, as well as his jurisprudential choices based on medical sciences and other sciences.

Keywords: Opinion of the Scholar Ibn Uthaymeen, Interpreting, Genesis Verses, Theories and Experimental Sciences.

مقدمة:

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد، ثم الصلاة والسلام على إمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن كتاب الله العزيز حجته على خلقه أجمعين، تنوعت مدلولاته؛ فخاطبت كل ذي قدر على قدره، فللعالم فيه بغيته، وللعامّي فيه حاجته، ولكل زمان ما

يلائمه، وكأنه حديث عهد بالنزول، لم تنقض عجائبه، ولم تنضب روائعه، وليس ذلك في شيء دون شيء، أو مجال دون مجال، بل بلغ الغاية في كل ما أخبر عنه، ووصل النهاية في البيان والإيضاح، إلا إنه قد زلت في تفسير مقاصده ومعانيه أقدام، وتاهت في تتبع متشابهه وتفاصيله أفهام، فأفرط من أفرط، وتَفرَّط من تَفرَّط، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، ما وقع عند بعض المعاصرين من الجدل والمراء في اصطلاح الإعجاز العلمي، وتفسير بعض نصوص القرآن الكريم بمدلولات العلوم التجريبية والاكتشافات العلمية، فمنهم من رده جملة وتفصيلًا، وشنع على القائلين به أيما تشنيع، ومنهم من أفرط فيه وبلغ من الغلو فيه أنه ما ترك آية ولا كلمة إلا أسرع فيها، وتَعَجَّل الهذيَ في التقول في تفسيرها بالمكتشفات العلمية، أو التجارب، والافتراضات النظرية، فضلوا وأضلوا، وأدخلوا على التفسير من الشبهة ما الله به عليم، فرأيت أن في اختيار فضيلة الشيخ العلامة: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت:١٤٢١هـ)، حكمًا فصلًا، وشاهدًا عدلًا، لاعتبار مقامه عند -كثير من الفريقين -حجةً واضحةً لمن أراد الفصل في المسألة، وقصد الاعتدال فيها، وسأبين ذلك من خلال هذه الدراسة الموجزة: [موقف العلامة ابن عثيمين من تفسير الآيات التكوينية بمدلولات النظريات والعلوم التجريبية] (دراسة وصفية). وبالله التوفيق

مشكلة البحث:

تكمن أهمية البحث في التنازع الاصطلاحي في مفهوم التفسير العلمي -التجريبي- والإعجاز العلمي، واختلاف المعاصرين في حجية الاستدلال للآيات التكوينية بالاكتشافات ومدلولات العلوم التجريبية، وهم في ذلك بين إفراط وتفريط، إلا أن هناك أعلامًا لهم قامتهم العلمية، ومكانتهم العليّة، ومنزلتهم المقدرة من كلا الطرفين، كفضيلة الشيخ العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- فأردت تبيين موقفه في ذلك، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما موقف العامة ابن عثيمين -رحمه الله- من التفسير العلمي -التجريبي- لبعض الآيات التكوينية؟

وتفرع عنه سؤال آخر:

- كيف تعامل الشيخ ابن عثيمين مع مدلولات الآيات التكوينية الموافقة لبعض الاكتشافات العلمية، أو المتعارضة معها، وما اشتراطاته في ذلك؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه سينظر في موقف العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- وهو من له المكانة الرفيعة، والدرجة العليّة، وهو المقدَّم عند أهل السنة والجماعة، فرأيه معتبر، وقوله فصل بين من قدحوا في الإعجاز العلمي، والاستدلال ببعض الاكتشافات العلمية لتفسير بعض الآيات التكوينية، وقدحوا فيه قدحا لاذعًا، وردّوه جملة وتفصيلًا، وبين من ناصروا الإعجاز العلمي، فأفاضوا فيه فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلا بحثوا لها عن مدلولات من الكتاب والسنة، فتكلفوا ما لم يؤمروا به، وحمّلوا النصوص ما لا تحتمله، فأحببت بيان موقفه من ذلك كله، ومنهجه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١- إلقاء الضوء على بعض الفروق بين التفسير الشرعي، والتفسير العلمي التجريبي، كما يسميه بعض المعاصرين.

٢- بيان موقف العلامة ابن عثيمين من تفسير الآيات التكوينية بمدلولات العلوم التجريبية، والنظريات العلمية.

٣- الإشارة إلى أبرز اشتراطات العلامة ابن

عثيمين –رحمه الله– وضوابطه في قبول الاكتشافات العلمية، ومدلولات العلوم التجريبية.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والاستقرائي، حيث قامت بدراسة الآيات التكوينية التي تحدث عنها الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–، ثم استقرأت منهجه واستنبطت موقفه.

إجراءات البحث:

اتبعت الباحثة الإجراءات الآتية:

١– كتابة الآيات بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم وَفق مصحف المدينة للنشر الحاسوبي.

٢– الاعتماد في تخريج الأحاديث على كتب السنة الستة، مكتفية بالصحيحين أو أحدهما، فإن لم يوجد ففي الأربعة الأخرى، فإن لم تجد فمن كتب السنة الأخرى، مع الحرص على ذكر أقوال العلماء في الحكم على الأحاديث.

٣– عدم الترجمة للأعلام؛ اكتفاء بشهرتهم.

٤– ذكر البيانات كاملة للكتاب (المصدر) أو المرجع عند ذكره أول مرة، والاكتفاء باسم الكتاب والمؤلف، والصفحة والجزء في المواضع اللاحقة.

٥– استخدام المصطلحات (التجريبي، العلمي، التكويني) وَفق الاستعمال الشائع عند القائلين بالإعجاز العلمي، أي: أن التجريبي يراد به العلوم التي تُستقرأ من خلال التجارب التطبيقية، والعلمي، قريب منه، أي: الذي يعتمد على العلوم التطبيقية، وأما الآيات التكوينية، فيراد بها الآيات المتعلقة بالخلق والتكوين.

حدود البحث:

اعتمدت مؤلفات الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله، المكتوبة، سواء المختصة بالتفسير، أو غيرها مجال بحثها.

الدراسات السابقة:

هناك كثير من الدراسات والمصنفات في الإعجاز العلمي تضمنت تفسير الآيات التكوينية بالعلوم التجريبية، بصورة عامة، أو جزئية، وهناك –أيضًا– دراسات حول الشيخ العثيمين ومؤلفاته، إلا أنه لا توجد دراسة قريبة من هذه الدراسة، ومن أبرز الدراسات العامة دراسة بعنوان: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن، للباحث: د/ أحمد بن محمد بن إبراهيم البريدي، وهي عبارة عن كتاب أصله رسالة دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نشرته مكتبة الرشد، بالرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

وقد تناولت الرسالة جهود الشيخ ومصادره في التفسير، وعلوم القرآن، بصورة عامة، في حين أن هذه الدراسة ركزت على منهجه في تفسير الآيات التكوينية بمدلولات النظريات والعلوم التجريبية، وموقفه منها.

هيكل البحث:

المبحث الأول : اصطلاح التفسير العلمي من منظور العلماء الشرعيين والباحثين التجريبيين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفسير لغة ولاصطلاحًا.

المطلب الثاني: التفسير العلمي الشرعي.

المطلب الثالث: التفسير العلمي، التجريبي.

المبحث الثاني : استدلال ابن عثيمين بالعلوم التجريبية على معاني بعض الآيات التكوينية ومدلولاتها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التأييد، والاستدلال بما ثبت حقيقة وتُيُقن من سلامته.

المطلب الثاني: التوسط والاعتدال في الاستدلال.

المطلب الثالث: ترك ما لا حاجة لذكره والسكوت عنه.

المطلب الرابع: معارضة الاستدلال المخالف لأصول

التفسير ومقاصد القرآن.

المبحث الثالث: اشتراطات ابن عثيمين لصحة اعتبار العلم التجريبي، وما يتعلق به لتفسير الآيات التكوينية:

المبحث الأول: اصطلاح التفسير العلمي من منظور العلماء الشرعيين والباحثين التجريبيين:

توطئة:

ذهب بعض العلماء المعاصرين والدعاة إلى التغليظ على ما يسمى في الوقت الحاضر بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم، واعتمدوا في سلوكهم هذا المسلك ما وقعت في الطائفة الأخرى المعتمدة في تفسيرها بعض الآيات التكوينية على مصادر غير منضبطة، ونتائج غير يقينية، ناهيك عن تقليد كثير من الباحثين القائلين بالإعجاز العلمي لما يطرح في غير بلاد المسلمين من النظريات، والدراسات الموثوقة، وغير الموثوقة، مع افتقارهم الشديد للعلوم الشرعية، وضوابطها، مما قد ينعكس سلبًا – بشكل كبير– على تفسير القرآن الكريم، والخروج عن مقاصده، بل قد تكون تلك الدراسات وما تمخض عنها مُدخلًا لإثارة الشبهات حول القرآن الكريم؛ لذا كان علينا القول بالتوسط بين القولين، والتفريق بين التفسيرين العلمي الشرعي، الأصولي، وبين محاولات التفسير بالعلوم التجريبية، والافتراضات النظرية، المبنية على الدلالات الاحتمالية لبعض الآيات التكوينية[١].

فالظاهر –والله أعلم– أن هناك عمومًا، وخصوصًا بين التفسير العلمي، الشرعي، وبين ما يسمى التفسير العلمي، التجريبي، أو الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، وسلطت الضوء في هذا المبحث على الفروق التي يجب مراعاتها عند إطلاق الاصطلاحين –التفسير العلمي، الشرعي، والتفسير العلمي، النظري التجريبي– **من خلال المطالب الآتية:**

المطلب الأول: تعريف التفسير لغة واصطلاحًا:

التّفسير في اللغة: "الكشف والإبانة، والفَسْرُ: البيان، فَسَرَ الشيء يَفْسِرُهُ – بالكسر– ويَفْسُرُه – بالضم – فَسرًا، وفسَّره: أبانه، والتّفسير مثله، وقيل: التّفسير والتأويل بمعنى واحد، وجاء في الذكر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، والفَسْرُ: كشف المُغطّى، والتّفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل: ردُّ أحد المُحتَمَلين إلى ما يطابق الظاهر"[٢].

والتّفسير في الاصطلاح: تحرّز كثير من العلماء وامتنعوا عن تعريف تفسير القرآن الكريم؛ لأنهم يرون أن تفسير كلام الله ليس من العلوم التي يُتكلّف لها حد؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة عن مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية، وإنما المراد به بيان كلام الله، أو أنه المُبين لألفاظ القرآن ومفهوماتها[٣].

إلا أن بعض المفسرين عرف تفسير القرآن بعدة تعاريف منها:

(١) ينظر: التفسير والمفسرون، د/ محمد حسين الذهبي: (ت:١٣٩٨هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة: (٢/ ٣٨٣) (د. ط، د. ت)، التكلف في التفسير عند المعاصرين، محمد مؤمن بامؤمن، الناشر: دار التفسير، السعودية، ط١، ٢٠١٤م: (ص:٢٢١).

(٢) ينظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت: ٣٩٥هـ)، طبعة مُدقّقة كاملة التشكيل، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ١٩٨٩م: (ص: ٤٤٣)، القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، ١٣٠١هـ: (١٠٨/٢).

(٣) التّفسير والمفسرون، الذهبي: (١٢/١).

عرفه أبو حيان بأنه: "علم يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاته، وأحكامه الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات ذلك"(١).

وعرفه الزركشي بأنه: "علمٌ يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحِكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويُحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ"(٢).

المطلب الثاني: التفسير العلمي الشرعي:

هذا التفسير، أو التأويل، هو المشهور، المعتبر، وغايته: الكشف عن معاني القرآن الكريم، من خلال منهجية واضحة، منضبطة، لها قواعدها، وحدودها، والضابط لها جميعا موافقتها لأصول التفسير، تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، والتابعين، وما يلحق بها(٣).

وأما متعلقه فيكمن في النصوص العقدية، والتشريعية، التعبدية، بجميع صورها، مع اشتماله لكثير من الأنواع الأخرى، مما له دلالات نحوية، وبلاغية، وأخلاقية، وقصص، وأخبار، وعلوم غيبية، ونحو ذلك(٤).

وقد استفاض العلماء في هذا الصنف من التفسير، واستقصوا كثيرًا من معانيها، ومدلولاتها، ومقاصدها، وإن كانت الإحاطة بجميع معاني القرآن متعذرة، إلا أنه يمكن القول –إجمالًا– : إن ما نقل إلينا من المأثور من تفسير القرآن عن النبي – عليه الصلاة والسلام– وأصحابه، والتابعين، فيه من الفائدة ما يستغنى به عن غيره، وخاصة في العلوم العقدية، ومقاصد الدين، وتشريعاته(٥).

وعلى ذلك فإنه يمكن القول: إن الدلالات العقدية، والشرعية، والتكليفية–سواء أكانت في باب الأحكام التعبدية، أو الخلقية، أو الأحكام العملية– إن وافقت أصول التفسير المجمع عليها، وما أجمع العلماء على قبوله، ووافقت لمقاصد الشريعة، وضوابطها، فإنها تفسير علمي، شرعي، وما دون ذلك فهو: إما أن يكون تفسيرًا علميًّا، وتأويلًا محتملًا، راجحًا كان، أو مرجوحًا، أو تفسيرًا مختلفًا فيه، أو أن يكون تأويلًا، فاسدًا، وتفسيرًا باطلًا. فأما الأول: فما ثبت منه، ووافق ضوابط التفسير المتفق عليها، فيلحق به، وأما الثاني: فهو مردود على صاحبه كائنًا من كان، فالعبرة بموافقة الشرع، لا بموافقة الأشخاص(٦).

قال الشاطبيّ (ت:٧٩٠هـ): "إن الكتاب دال على السنة، وإن السنة، إنما جاءت مبيّنة له، فذلك بالنسبة إلى الأمر، والنهي، والإذن، أو ما يقتضي ذلك، وبالجملة ما يتعلق بأفعال المكلفين من جهة التكليف، وأما ما خرج عن ذلك من الإخبار عما كان، أو ما يكون، مما لا يتعلق به أمر، ولا نهي، ولا إذن، فعلى

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ): ج١ ص١٢١، دراسة وتحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م: (١٢١/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت – ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ، القاهر . مصر: (١٣/١).

(٣) ينظر: مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠هـ– ١٩٨٠م: (ص٣٩–٥٠).

(٤) ينظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية: (ص:٣٩).

(٥) ينظر: محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي(ت:١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ: (٢٤/١).

(٦) ينظر: مَصَاعِدُ النَّظَرِ للإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السُّوَرِ، إبراهيم بن عمر، أبو بكر البقاعي (ت:٨٨٥هـ)، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م: (١٠٤/١).

ضربين: **أحدهما:** أن يقع في السنة موقع التفسير للقرآن، فهذا لا نظر في أنه بيان له، **والثاني:** ألّا يقع موقع التفسير، ولا فيه معنى تكليف اعتقاديّ، أو عمليّ، فلا يلزم أن يكون له أصل في القرآن؛ لأنه أمر زائد على موقع التكليف"(١).

المطلب الثالث: التفسير العلمي، التجريبي:

بسبب احتمال بعض نصوص القرآن الكريم لكثير من المفاهيم، والدلالات، والمقاصد، اقتضت الحاجة مزيدًا من البحث في تأويلات بعض النصوص، ودلالاتها التكوينية؛ وذلك أن القرآن حجة الله على خلقه في كل زمان، ومكان، وله في كل يوم مدلولات جديدة، ونكت بديعة، لفظية، أو لغوية، أو علمية تجريبية، يستنبطها العلماء، والباحثون، ولذلك استعمل كثير من المتأخرين لفظ الإعجاز العلمي، في إشارة إلى هذه الأقوال المستحدثة(٢).

حيث إن هذا النوع من القول مبناه الاجتهاد في النصوص غير العقدية، وغير التكليفية، إذ الأمر فيهما، وما يلحق بهما من أصول الدين قد استوفي بموت النبي (صلى الله عليه وسلم)، وما أُجمل منه، أو خَفي على بعض الناس بيّنه الصحابة –رضوان الله عليهم–، وزاد التابعون ذلك البيان بيانًا وتفصيلًا(٣).

ومن ثم فالتفسير العلمي التجريبي، يدور حول النصوص الاحتمالية التكوينية، سواء كانت متعلقة بخلق الإنسان، أو السموات، والأرض أو غيرها، مما جاءت النصوص القرآنية القطعية الدالة صراحة على الحث على تدبره، والسعي للكشف عن مكنوناته، وأسراره(٤).

المبحث الثاني: استدلال ابن عثيمين(٥) بالعلوم التجريبية على معاني بعض الآيات التكوينية ومدلولاتها

تنوع استدلال ابن عثيمين –رحمه الله– عند احتجاجه لتفسير الآيات التكوينية والكونية، لها أو بها، على صور مختلفة، تبعًا لقوة هذه الحجج، وصحة الاحتجاج بها، إذ إنه كان ينساق مع الدليل، ويدور معه حيث دار، وكلما كانت المدلولات المستنبطة قريبة من مقاصد القرآن، ومتلائمة مع نظائر المعاني والآيات، وغير متعارضة مع أصول التفسير المتفق عليها، ولم تخالف الصحيح من أقوال السلف، كلما كان متوافقًا معها، وكلما بعدت عن هذه الأصول، ومقاصدها، فإنه كانت له أحوال ومواقف مختلفة، بحسب قوة الاحتمال وضعفه، ويمكن إيضاح منهجه في الاستدلال بهذه العلوم – التجريبية– من خلال المطالب الآتية

المطلب الأول: التأييد، والاستدلال بما ثبت حقيقة وتُيُقن من سلامته:

ورد فيما وقع بين يدي عدد لا بأس به من الآيات التكوينية التي استدل لمدلولاتها الشيخ ابن عثيمين –

(١) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م: (٤/ ٤٠٦).

(٢) ينظر: مفهوم الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة وآليته الدعوية، د/ صالح بن عبد القوي السنباني، الناشر: مجلة المنبر، الصادرة عن هيئة علماء السودان، العدد: (٢١)، ديسمبر، ٢٠١٤م: (ص:١١–١٨).

(٣) ينظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية: (ص:٣٩).

(٤) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد، الشوكاني(ت:١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ: (١/٦٠٧)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد بن سويلم(ت:١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م: (١/١١).

(٥) هو الشيخ العلامة محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، ولم أترجم له لغنية العلم به، واشتهار معرفة الناس به.

رحمه الله- بما نقله أهل الاختصاص من العلماء التجريبيين، ومن ذلك، ترجيح القول بكروية الأرض، وهي من المسائل التي اختلف فيها المتقدمون، وبعض المتأخرين[١]، وقد تجلى من خلال استدلال الشيخ -رحمه الله- ومنهجه في الترجيح في المسألة اعتماده أمور، منها: موافقة النظائر القرآنية، وعدم مخالفة أقوال السلف، ومراعاة المحسوس والمشاهد، وقد أشار إلى الاختلاف في هذه المسألة بعينها، وفصل الاختلاف فيها تفصيلًا كافيًا، شافيًا، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ٢٠]: "... وقد استدل بعض العلماء بهذه الآية على أن الأرض ليست كروية بل سطح ممتد لكن هذا الاستدلال فيه نظر؛ لأن هناك آيات تدل على أن الأرض كروية، والواقع شاهد بذلك"[٢]

ثم أكد ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾ [الانشقاق: ٣]، قال: "...هذه الأرض التي نحن عليها الآن غير ممدودة، أولًا: إنها كرة مدورة، وإن كانت جوانبها الشمالية والجنوبية منفتحة قليلًا . أي ممتدة قليلًا . فهي مدورة الآن، ثانيًا: ثم هي -أيضًا- مُعرجة فيها المرتفع جدًا، وفيها المنخفض، فيها الأودية، فيها السهول، فيها الرمال، فهي غير مستوية لكن يوم القيامة ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾ ، أي: تمد مدًّا واحدًا كمد الأديم يعني كمد الجلد، كأنما تفرش جلدًا أو سماطًا، تُمد حتى إن الذين عليها . وهم الخلائق . يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر"[٣]، وقال: "... إذًا قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣ – ٤]، يعني يوم القيامة فهي إذًا الآن غير ممدودة، إذًا مكورة، والواقع المحسوس المتيقن الآن أنها كروية لا شك، والدليل على هذا أنك لو سرت بخط مستقيم من هنا من المملكة متجهًا غربًا لأتيت من ناحية الشرق، تدور على الأرض ثم تأتي إلى النقطة التي انطلقت منها، وكذلك بالعكس لو سرت متجهًا نحو المشرق وجدتك راجعًا إلى النقطة التي قمت منها من نحو المغرب، إذًا فهي الآن أمر لا شك فيه أنها كروية"[٤].

وكذلك استدل بقول أهل الاختصاص بعلوم الجيولوجيا وطبقات الأرض عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٧]، حيث قال: "...أي: جعلها الله -تعالى- أوتادًا للأرض بمنزلة الوتد للخيمة حيث يثبتها فتثبت به، وهي -أيضًا- ثابتة كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠]. وهذه الأوتاد، قال علماء الأرض: إن هذه الجبال لها جذور راسخة في الأرض كما يرسخ جذر الوتد بالجدار، أو وتد الخيمة في الأرض؛ ولذلك تجدها صلبة قوية لا تزعزعها الرياح، وهذا من تمام قدرته ونعمته"[٥].

ثم قال: "...ويعرف هذا علماء (الجيولوجيا) كيف نصب الله هذه الجبال العظيمة، ونصبها جل

(١) لم أذكر تفصيل الاختلاف؛ لطول المسألة وكثرة الاستدلالات والأقوال فيها، ينظر تفصيلها في: الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة: (٢/ ٧٨).

(٢) ينظر الشواهد القرآنية التي استدل بها الشيخ ابن عثيمين على كروية الأرض في تفسيره لجزء عم، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا للنشر، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م (ص:١٧٩).

(٣) تفسير جزء عم، محمد بن صالح العثيمين(ص: ١١٠)، إعداد: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م: (ص: ١٨٠)

(٤) تفسير جزء عم: (ص: ١٨٠)، وينظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، المحقق: فتاوى العقيدة جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن – دار الثريا، الطبعة: الأخيرة – ١٤١٣ هـ: (٦٤٤/٨)

(٥) تفسير العثيمين: جزء عم (ص: ١٧٨)

وعلا بهذا الارتفاع لتكون رواسي في الأرض لئلا تميد بالناس... وقد قال بعض العلماء: إن هذه الجبال راسية في الأرض بمقدار علوها في السماء، يعني أن الجبل له جرثومة، وجذر في داخل الأرض في عمق يساوي ارتفاعه في السماء، وليس هذا ببعيد أن يُمَكّن الله لهذا الجبل في الأرض حتى يكون بقدر ما هو في السماء لئلا تزعزعه الرياح؛ فلهذا يقول الله (عز وجل):﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل: ١٥، ١٦]"[(١)].

غير أنه قدم أقوال المفسرين في معنى الآية، المعتمد على اللغة العربية، وإن كان بالجملة، ثم أكد المعنى الذي ذهب إليه بنظير الآية، ثم بعد ذلك استأنس بقول علماء الأرض.

إذن: فإن هذا – التفسير العلمي التجريبي– إن لزم القول به فلا بد من استعمال النظر فيه، والبحث العلمي، والتجربة، مع مراعاة الضوابط، والقواعد الأصولية، وترك التقليد، وعدم اعتبار منتوج العلماء التجريبيين –من غير المسلمين– حجة إلا بعد تيقن حقيقتها.

المطلب الثاني: التوسط والاعتدال في الاستدلال:

كان من تفسيره –رحمه الله– التوسط والاعتدال في الاستدلال لتفسير أكثر الآيات التكوينية التي أشار بعض المعاصرين[(٢)] إلى وجود إعجاز علمي فيها، كما في قوله تعالى: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾[الرحمن: ١٩]، حيث بدأ بتفسير الآية وفق أصول التفسير المتفق عليها، ثم أشار إلى مدلول العلوم التجريبية، ولكنه هنا قيده بالاحتمال، ولم يجزم فيه، واشترط له تَيَقُّن ثبوت قول العلماء التجريبين، قال –رحمه الله–: "...مرج بمعنى أرسل البحرين، يعني المالح والعذب، ﴿ يَلْتَقِيَانِ ﴾ ، يلتقي بعضهما ببعض، البحر المالح هذه البحار العظيمة، البحر الأحمر، والبحر الأبيض، والبحر الأطلسي، وهذه البحار كلها مالحة...، والبحر الآخر البحر العذب، وهو الأنهار التي تأتي: إما من كثرة الأمطار، وإما من ثلوج تذوب وتسيح في الأرض...﴿ يَلْتَقِيَانِ ﴾ ، أي: يلتقي بعضهما ببعض عند مصب النهر في البحر فيمتزج بعضهما ببعض، لكن حين سيرهما أو حين انفرادهما، يقول الله –عز وجل –: ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾[الرحمن: ٢٠] وهو اليابس من الأرض...إذن: البرزخ الذي بينهما هو اليابس من الأرض هذا قول علماء الجغرافيا، وقال بعض أهل العلم: بل البرزخ أمر معنوي يحول بين المالح والعذب أن يختلط بعضهما ببعض، وقالوا: إنه يوجد الآن في عمق البحار عيون عذبة تنبع من الأرض، حتى إن الغواصين يغوصون إليها ويشربون منها كأعذب ماء، ومع ذلك لا تفسدها مياه البحار، فإذا ثبت ذلك فلا مانع من أن نقول بقول علماء الجغرافيا وقول علماء التفسير..."[(٣)].

فقد أسهب –رحمه الله– في ذكر أقوال المفسرين في الآية، ومعانيها، واختلافهم في معنى البحرين،

(١)تفسير العثيمين: جزء عم: (ص: ١٧٩)

(٢) ينظر: زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي: (١٠/ ٥٢٩٨)، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، محمد راتب النابلسي، الناشر: دار المكتبي – سورية – دمشق – الحلبوني – جادة ابن سينا، الطبعة: الثانية ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م: (٢/٥٩–٦٠)

(٣) تفسير الحجرات – الحديد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م: (ص: ٣٠٨–٣١٠)

وماهية الحاجز بينهما، ثم أشار إلى أقوال العلماء التجريبيين، وحاول التوفيق بين الأخذ بأقوال المفسرين، وأقوال أهل العلوم الأخرى، مع تحوطه لذلك باحتمال الدلالة، واشتراط تحقق أقوال العلماء التجريبيين وتيَقُّنه، وثبوته.

ومن أمثلة ذلك أيضا، ما جاء عند تعليقه على تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[لقمان: ٣٤]، وما أشكل على العامة من تعارض الآية مع تنبؤات مراصد الطقس لهطول الامطار، حيث قال: "...فمن ادعى علم الغيب فيما ينزل من المطر في المستقبل فإنه كافر؛ لأنه مكذب لقول الله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾[النمل: ٦٥]. وأما من أخبر بنزول مطر، أو توقع نزول مطر في المستقبل، بناءً على ما تقتضيه الآلات الدقيقة التي تقاس بها أحوال الجو، فيعلم الخبيرون بذلك أن الجو مهيأ لسقوط الأمطار؛ فإن هذا ليس من علم الغيب، بل هو مستند إلى أمر محسوس، والشيء المستند إلى أمر محسوس لا يقال: إنه من علم الغيب..."[١].

ومثل ذلك ما أشكل من معرفة الأطباء بحال الأجنة من الذكورة والأنوثة حيث قال: "...فبعض الناس يظن أن هذه التنبؤات مخالفة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾[لقمان: ٣٤]، والحقيقة أنها لا تعارضها؛ لأنه كما أشرنا إليه إنما يعارضها لو كانوا يحكمون بهذه الأمور بمجرد العلم، ولكنهم يحكمونها بواسطة آلات محسوسة يتبين بها حال الجو، وهل هو مهيأ للأمطار أو ليس بمهيأ. ومثل هذا ما نُقل أخيرًا من كونهم يعلمون ما في الأرحام من ذكر أو أنثى، يعرفون أنه ذكر أو أنه أنثى، فإن بعض الناس يظن أنه معارض لقوله تعالى: ﴿ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾، وفي الحقيقة أنه إذا ثبت ذلك فإنه لا يعارض هذه الآية؛ لأن قوله: ﴿ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ ما اسم موصول يقتضي العموم، وهو شامل لكل ما يتعلق بهذا الجنين..."[٢].

وقد بيّن –رحمه الله– ضابطا من أوجب الضوابط التي يجب العلم بها، والاتكاء عليها، وهي عدم مخالفة العلم اليقيني الصحيح، للخبر الصحيح الصريح، فقال: ...وبهذه المناسبة أود أن أقول: إنه يجب أن يعلم بأن ما جاء في كتاب الله أو فيما صح عن رسوله صلى الله عليه وسلم من الأمور الإخبارية فإنه لا يمكن أبدًا أن يُكَذِّبها الواقع؛ لأن الواقع أمر يقيني، وما جاء به كتاب الله أو ما صح عن رسوله صلى الله عليه وسلم فهو أيضًا أمر يقيني، إذا كانت دلالاته على مدلوله غير محتملة، ولا يمكن التعارض بين يقينين؛ لأن اليقيني قطعي ولا تعارض بين قطعيين"[٣]

(١) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٤/ ٢).

(٢) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٤/ ٢)، يريد بقوله: "يقتضي العموم" أي: حياة الجنين حال ولادته من حياة أو موت، ومدة حياته طولًا وقصرًا، ورزقه، وصلاحه وفساده، وصحته وسقمه، وذكورته وأنوثته، التي لا تتبين لهم إلا بعد اكتمال تكوين الجنين، وأما في حال الأمشاج فهم لا يعلمون ذلك، ولا يعلمون شيئًا مما يكتبه له الملك بعد نفخ الروح، فهذه جميعًا لا يعلمها إلا الله، ينظر: المرجع نفسه.

(٣) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٤/ ٢، ترقيم الشاملة آليا)

المطلب الثالث: ترك ما لا حاجة لذكره والسكوت عنه[١]:

كان من منهجه –رحمه الله– السكوت عن تفسير كثير من الآيات التكوينية، بل إنه كان يجهر صراحة بوجوب السكوت عن تفاصيل تلك المدلولات، وعدم الخوض فيها، إما لعدم استيفاء الاستدلال حقه من التبيين والإيضاح، وإما لاضطراب المدلول التجريبي، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقول تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ [الانشقاق: ٣]، حيث قرر كروية الأرض وذكر أدلة ذلك، ثم صرح بعدم العلم بكيفية ذلك، وبعض ما يصاحبه من أحداث وتكوينات، كلزوم الماء –البحار والأنهار، وغيرها– لسطح الأرض المكورة وعدم انسكابها عنها، فقال: "... فإذا قال إنسان: إذا كانت زعمْتَ كُرويَّةً كيف تثبت مياهُ البحار عليها وهي كُرويَّة؟ نقول في الجواب عن ذلك: الذي أمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه يمسك البحار أن تفيض على الناس فتغرقهم، والله على كل شيء قدير، قال بعض أهل العلم: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ [التكوير: ٦]، أي: حبست ومنعت من أن تفيض على الناس كالشيء الذي يُسجر(يربط)، وعلى كل حال القدرة الإلهية لا يمكن لنا أن نعارض فيها. نقول: قدرة الله – عز وجل– أمسكت هذه البحار أن تفيض على أهل الأرض فتغرقهم، وإن كانت الأرض كروية"[٢].

ومن ذلك ما أشار إليه من الآيات التكوينية التي تصلها يد العلم التجريبي، حيث قال إشارة إلى خلق السماء وما فيها من الآيات عند قوله تعالى: ﴿ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ [الغاشية: ١٨]: "...يعني وينظرون إلى السماء كيف رفعت بما فيها من النجوم، والشمس، والقمر، وغير هذا من الآيات العظيمة التي لم يتبين كثير منها إلى الآن، ولا نقول: إن هذه الآيات السماوية هي كل الآيات، بل لعل هناك آياتٍ كبيرة عظيمة لا ندركها حتى الآن، وقوله: ﴿ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ ، أي: رفعت هذا الارتفاع العظيم، ومع هذا فليس لها عمد مع أن العادة أن السقوف لا تكون إلا على عمد، لكن هذا السقف العظيم المحفوظ قام على غير عمد ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ [الرعد: ٢]"[٣]

المطلب الرابع: معارضة الاستدلال المخالف لأصول التفسير ومقاصد القرآن:

من خلال المنهجية السابقة نلحظ أن الشيخ –رحمه الله– اتخذ منهجًا وسطًا عدلًا بين الإفراط والتفريط، فليس من الغالين القائلين بكل قول يثار حول الإعجاز العلمي، أو ما يسميه بعض بالتفسير العلمي، أو الحديث، ونحو ذلك من المسميات، وليس بالجافي المتباعد عن مدلول العلوم التجريبية المعترض عليها بكل حال، فكان –رحمه الله– بين الحالين يقرّ ما أقره الدليل، ويستأنس بما أشار إليه العلم التجريبي، ويسكت عن كثير مما ليس في دليله تثبت وتَيَقُّن، ويعترض على ما ثبت عنده وتيقن له مخالفته لأصول التفسير المجمع عليها، أو خالف مقاصد القرآن، ومن أمثلة ذلك تغليظه على من قال بأن سير الجبال في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٨]، في الدنيا، وهو من

(١) تفسير جزء عم: (ص: ١٨٠)، وينظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: ((٨/٦٤٤).

(٢) تفسير القرآن الكريم لابن عثيمين: جزء عم: (ص:١٨٠)

(٣) المرجع السابق: جزء عم (ص: ١٧٨)

علامات دورانها حول نفسها، حيث قال معترضًا على هذا القول: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ يعني يوم القيامة ولا شك، ومن فسرها بأن ذلك في الدنيا، وأنه دليل على أن الأرض تدور فقد حرَّف الكَلم عن مواضعه، وقال على الله ما لا يعلم، وتفسير القرآن ليس بالأمر الهين؛ لأن تفسير القرآن يعني أنك تشهد على أن الله أراد به كذا وكذا، فلا بد أن يكون هناك دليل: إما من القرآن نفسه، وإما من السنة، وإما من تفسير الصحابة – رضي الله عنهم – أما أن يحول الإنسان القرآن على المعنى الذي يراه بعقله أو برأيه، فقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم): "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"[(١)][(٢)].

ثم أشار إلى بطلان هذا القول المعتمد على النظريات والافتراضات والعلوم غير المتيقنة، فقال: "... والمهم أن تفسير قوله: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، يراد به في الدنيا، تفسير باطل لا يجوز الاعتماد عليه، ولا المعول عليه، أما كون الأرض تدور أو لا تدور، فهذا يُعلم من دليل آخر، إما بحسب الواقع، وإما بالقرآن، وإما بالسنة، ولا يجوز أبدًا أن نحمل القرآن معاني لا يدل عليها من أجل أن يؤيد نظرية أو أمرًا واقعًا، لكنه لا يدل عليه اللفظ؛ لأن هذا أمر خطير جدًا"[(٣)].

المبحث الثالث: اشتراطات ابن عثيمين لصحة اعتبار العلم التجريبي، وما يتعلق به لتفسير الآيات التكوينية:

هذه النزعة التفسيرية –التفسير بالعلوم التجريبية– محفوفة بالمخاطر يجب أن تؤخذ بحذر بالغ وحيطة كبيرة؛ لأن الخطأ فيها فيه نوع من التقول على الله بغير علم، فإن خالطه شيء من حب الشهرة والظهور، فإن صاحبه على باب خطير من أبواب الشرك، فإن القرآن كتاب هداية، وليس كتابا تطبيقيا، تجريبيا، وإن كانت فيه إشارات ودلالات لعلوم أخرى يمكن أن تتجلى من خلال البحث والتجريب، إلا أنه يبقى على أصله كتابًا للهداية والتشريع، وليس من وظيفة القرآن التعرض لتفاصيل العلوم الدنيوية؛ فتلك متروكة للناس واجتهادهم، فما وافق من الاكتشافات الحديثة على وجه اليقين القرآن والسنة، ولم يعارضهما بوجه قبلناه، وإلا رد على صاحبه من كان[(٤)]، فلا يجوز لنا أن نعدل عن حقيقة اللفظ القرآني، ونتجه إلى معنى مجازي، أو نظرية علمية، أو مكتشَف لم يثبت إلا إذا كانت هناك قرائن قوية تحيل الأخذ بحقيقة اللفظ، وقد وقع كثيرٌ من العلماء في أخطاء جسيمة حينما عدلوا عن حقيقة اللفظ إلى معنى مجازي دون مبرر لذلك، فوجب أن تكون الحقائق العلمية ثابتة لا تقبل النقد ولا التعديل، أما النظريات التي تحت التجربة، والخاضعة للفحص، والتمحيص، والافتراض فلا مكَانَ لَهَا في هذا المجال فالآيات القرآنيةُ حقائق ثابتة فلا تفسر إلا بحقائق ثابتة[(٥)]، ومن أبرز الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم صحة الاستنباط العلمي، أو بصياغة أخرى

(١) أخرجه أحمد في مسنده من حديث ابن عباس: (٢/ ٥٠٨) رقم(٢٠٦٨)، والترمذي في سننه: (٥/ ٤٩) رقم(٢٩٥٠)، وقال: " هذا حديث حسن"، والنسائي في السنن الكبرى: (٧/ ٢٨٥) رقم(٨٠٣٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته: (ص: ٨٢٧) رقم(٥٧٣٧).

(٢) تفسير ابن عثيمين: الحجرات – الحديد (ص: ١٨٠)

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) ينظر: موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، الناشر: دار القلم العربي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م: (ص: ٦، ١٨٩)

(٥) ينظر: الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية (ص: ٨٨–٩٤)

في تقييم موافقة الاكتشافات لمدلول الآية القرآنية ما يأتي:

– موافقة اللسان العربي، وقواعد اللغة العربية، المتفق عليها[١].

– التوافق مع القواعد المتفق عليها، المتمثلة بضوابط علوم القرآن، ونعني بذلك أن يسلك في تفسير الاكتشافات جميع ما يجب معرفته من علوم القرآن، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل ونحوها[٢].

– دراسة هذه المكتشفات في ضوء جميع ما ورد فيها من المأثور من الكتاب والسنة، وأقوال التابعين، وتابعيهم، إلى وقتنا الحاضر، وهو ما يسميه المعاصرون بالدراسات السابقة، التي يجب الإلمام بها من كل حال[٣].

– مراعاة السياق القرآني للآية أو الآيات المتعلقة بإحدى القضايا الكونية دون اجتزاء للنص القرآني عما قبله وعما بعده، مع مراعاة قاعدة: أن العبرة هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٤].

– عدم التكلف وتحميل النصوص ما لا تحتمله، أو لملمت الأقوال الشاذة، التي ظهر ضعفها، وتبينت وهانة حجيتها، ومحاولة لَيِّ أعناقِ الآيات من أجل موافقتها للحقيقة العلمية المزعومة[٥].

– إلمام الطالبين لتفسير القرآن الكريم ببعض العلوم التجريبية، بجميع ضوابط المفسر وصفاته، والعلوم الشرعية، ومقاصد الشريعة، وبلوغهم حد الاجتهاد؛ لأنه على رأي ما قال به –التفسير بالعلوم التجريبية– نوع من تفسير القرآن الكريم بالرأي الاجتهادي، فهذا وجه، والوجه الثاني: الإلمام الكامل في التخصص الدقيق، والبروع فيه؛ ليتبين صدق معرفته بالأقوال التجريبية، ودرجة صحتها، وهل هي حقائق مثبتة، أو افتراضات ونظريات محتملة؟، فالأمر في ذلك جد مبهم، ولا يميزه إلا أهل الاختصاص[٦].

– عدم نقض أقوال المتقدمين، من المفسرين والعلماء الشرعيين، خاصة الصحابة وكبار التابعين؛ وذلك أن التفسير العلمي للآيات التكوينية في أحسن أحواله ما هو إلا لون من الإضافة العلمية، التي يجب أن توافق المقاصد العامة للقرآن والشريعة ككل، إلا فالسابقون قد وفّوا ما عليهم من البيان[٧].

وبعد الذي ذكرته من الضوابط التي وضعها العلماء واشترطوها، وتبيين منهج ابن عثيمين –رحمه الله– من الاستدلال بالعلوم التجريبية في تفسير بعض

(١) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ)، المحقق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية– الدار النموذجية، الطبعة: الأولى: (ص:١٧٠). عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، حسن عبد الفتاح أحمد، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: (ص: ٨٢). الإعجاز العلمي في القرآن الكريم: (ص: ٨٨–٩٤).

(٢) ينظر: موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، محمد راتب النابلسي، الناشر: دار المكتبي – سورية – دمشق – الحلبوني – جادة ابن سينا، الطبعة: الثانية ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م: (ص: ١٨–١٩). الإعجاز العلمي في القرآن الكريم: (ص: ٨٨–٩٤).

(٣) ينظر: المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، د/ محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م: (ص: ٣٨–٤٢).

(٤) ينظر: المنار في علوم القرآن، د/ محمد الحسن: (ص: ٣٨–٤٢).

(٥) ينظر: الآيات الكونية دراسة عقدية، إعداد: عبد المجيد بن محمد الوعلان، الناشر: كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ١٤٣٢ هـ / ١٤٣٣ هـ (ص: ١٣٥–١٤١).

(٦) ينظر: المرجع السابق: (ص: ١٣٥–١٤١).

(٧) ينظر: موسوعة علوم القرآن، عبد القادر منصور: (ص: ٦، ١٨٩). المنار في علوم القرآن، د/ محمد الحسن: (ص: ٣٨–٤٢).

الآيات التكوينية، تبين أنه كان يتبع منهجية واضحة مستندة إلى ضوابط وقواعد ثابتة، قَبِل في ضوئها بعض التأويلات، ورد بعضها وسكت عن بعض، سأبين أبرز تلك الضوابط والاشتراطات التي أشار إليها، بصور مجملة:

– مراعاة أصول التفسير المجمع عليها، سواء أكانت تفسير القرآن بالقرآن بجميع الأحرف المقروء به، أو بالصحيح الصريح من قول النبي (صلى الله عليه وسلم)، أو أقوال الصحابة، وما يلحق بذلك من الأصول. قال –رحمه الله– مشيرًا إلى ذلك: "... فالإنسان يجب أن يفهم النصوص على ما هي عليه، ثم يكون فهمه تابعا لها، لا أن يُخضع النصوص لفهمه أو لما يعتقده، ولهذا يقولون: استدل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل؛ لأنك إذا اعتقدت ثم استدللت ربما يحملك اعتقادك على أن تحرف النصوص إلى ما تعتقده كما هو ظاهر في جميع الملل والمذاهب المخالفة لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، تجدهم يحرفون هذه النصوص لتوافق ما هم عليه، والحاصل أن الإنسان إذا كان له هوى فإنه يحمل النصوص ما لا تحتمله من أجل أن توافق هواه"(١).

– مراعاة عدم تعارض الاستدلالات لظاهر النصوص القطعية الصحيحة، فقال: "...إنه يجب أن يعلم بأن ما جاء في كتاب الله أو فيما صح عن رسوله (صلى الله عليه وسلم) من الأمور الإخبارية فإنه لا يمكن أبدًا أن يُكَذِّبها الواقع؛ لأن الواقع أمر يقيني، وما جاء به كتاب الله أو ما صح عن رسوله (صلى الله عليه وسلم) فهو –أيضًا– أمر يقيني، إذا كانت دلالاته على مدلوله غير محتملة، ولا يمكن التعارض بين يقينين؛ لأن اليقيني قطعي ولا تعارض بين قطعيين؛ وعلى هذا فإذا وجدنا آيةً في كتاب الله ظاهرها كذا ولكن الواقع يخالف الظاهر فيما يبدو لنا، فإنه يجب أن نعرف أن هذا الظاهر ليس هو ما أراده الله –عز وجل–؛ لأنه لا يمكن أبدًا أن يكون الواقع المحسوس مكذبًا للقرآن أبدًا"(٢).

– النهي عن التعجل والابتذال في توجيه كل المزاعم، واعتبارها حقائق يجب تفسيرها تفسيرًا علميًّا، قال: "... فالإعجاز العلمي في الحقيقة لا ننكره، لا ننكر أن في القران أشياء ظهر بيانها في الأزمنة المتأخرة لكن غالى بعض الناس في الإعجاز العلمي حتى رأينا من جعل القرآن كأنه كتاب رياضة وهذا خطأ، فنقول: إن المغالاة في إثبات الإعجاز العلمي لا تنبغي؛ لأن هذه قد تكون مبنية على نظريات، والنظريات تختلف، فإذا جعلنا القرآن دالًا على هذه النظرية، ثم تبين بعد أن هذه النظرية خطأ، معنى ذلك أن دلالة القرآن صارت خاطئة، وهذه مسألة خطيرة جدًّا"(٣). ثم قال: "... ولذلك فأنا أخشى من انهماك الناس في الإعجاز العلمي وأن يشتغلوا به عما هو أهم، إن الشيء الأهم هو تحقيق العبادة؛ لأن القرآن نزل بهذا، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]" (٤).

– عدم اتباع الهوى في التفسير، وتحميل النصوص القرآنية ما لا تحتمل، قال: "... ومن ذلك بعض المقلدين يفهم النصوص على ما يوافق هواه، فتجده يُحَمِّل النصوص من الدلالات ما لا تحتمل، كذلك –أيضًا– بعض العصريين يحملون النصوص ما لا تحتمله حتى توافق ما اكتشفه العلم الحديث في

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١٠/ ٨١٩).

(٢) فتاوى نور على الدرب، محمد بن صالح العثيمين، الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الخيرية، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م: (٤/ ٢).

(٣) مؤلفات العثيمين: (٧/ ٢١٧)

(٤) المرجع السابق: (٧/ ٢١٨)

الطب، والفلك وغير ذلك، كل هذا من الأمور التي لا يحمد الإنسان عليها، فالإنسان يجب أن يفهم النصوص على ما هي عليه، ثم يكون فهمه تابعًا لها، لا أن يخضع النصوص لفهمه أو لما يعتقده... والحاصل أن الإنسان إذا كان له هوى، فإنه يُحَمِّل النصوص ما لا تحتمله من أجل أن توافق هواه"(١).

– تقديم الاعتقاد القطعي الصريح، المبني على أصول التفسير المجمع عليها، على الاعتقاد المبني على نتائج ومدلولات العلوم التجريبية، قال: "... ولهذا يقولون: استَدِل ثم اعتَقِد، ولا تعتقد ثم تستدل؛ لأنك إذا اعتقدت ثم استدللت ربما يحملك اعتقادُك على أن تُحرِّف النصوص إلى ما تعتقده كما هو ظاهر في جميع الملل والمذاهب المخالفة لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام"(٢).

– التفريق بين الاكتشافات التي يُستدل لها من القرآن، أو السنة، وبين الاكتشافات التي ليس لها فيهما –الكتاب والسنة– أصل، قال: "...شيء لم يثبت به الشرع، لكن ثبتت به التجارب، وهذا كثير جدًا من الأدوية المستعملة قديمًا وحديثًا، فإذا ثبت بالاستعمال والتجارب أن هذا له تأثير حسي في إزالة المرض فإنه لا بأس باستعماله، وكثير من الأدوية التي يتداوى بها الناس اليوم إنما علمت منافعها بالتجارب؛ لأنه لم ينزل فيها شرع، فالمهم أن ما أشار إليه السائل من هذه المياه إذا ثبت بالتجارب أن لها تأثيرًا في بعض الأمراض فإنه لا بأس بالاستشفاء بها والذهاب إليها"(٣).

الخاتمة

وتشمل، النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

أهم ما توصلت إليه من نتائج أوجزها في الآتي:

١– استدل ابن عثيمين –رحمه الله– ببعض مدلولات العلوم التجريبية، والاكتشافات لبعض معاني الآيات التكوينية، وبعض صور الإعجاز العلمي.

٢– توسط –رحمه الله– في الاستدلال بصورة عامة، فلم يرفض مدلولات الاكتشافات بالجملة، ولم يقبلها –أيضًا– بالجملة.

٣– كان من منهجه –رحمه الله–:

– التأييد والاستدلال ببعض ما ثبت يقينًا قطعيًّا، ولم يقبل الاحتمال أو النقض.

– التوسط والاعتدال بذكر ما يُحتاج إليه، ويستأنس به، في بعض المواضع محل النزاع والاختلاف عند العلماء.

– ترك ما لا حاجة لذكره، حيث سكت عنه ولم يناقشه، وذلك لعلتين: الأولى؛ لأنه مما استأثر الله بعلمه، الثانية لكون الاكتشافات لم تصله، أو لم يتبين ثبوتها.

– معارضة الاستدلالات والاكتشافات المخالفة، والمعارضة لظواهر القرآن الكريم والسنة، ومقاصدهما، والتغليظ على القائلين بها.

٤– توافقت الاشتراطات التي سار عليها الشيخ –رحمه الله– مع الاشتراطات العامة التي وضعها القائلون بالإعجاز العلمي والمحتجين به، إلا أنه أضاف شروطًا إليها، متعلقة بمواصفات المأخوذ به، والمأخوذ عنه، ومقاصد الأخذ، وقدره(٤).

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (١٠/ ٨١٩)

(٢) المرجع السابق: (١٠/ ٨١٩)

(٣) المرجع السابق: (٢٣/ ٤٢٦)

(٤) ملاحظة: يقصد بالمأخوذ به: المادة العلمية، والمأخوذ عنه (القائل بالاكتشافات النظرية)، ومقاصد الأخذ: (أي علة القول بالاكتشاف

ثانيا: أهم التوصيات والمقترحات:

توصي الباحثة بـ :

١- جمع الآيات التكوينية التي تحدَّث فيها الشيخ -رحمه الله- في كتاب جامع يسهل تناوله.

٢- جمع آراء الشيخ -رحمه الله- في الإعجاز العلمي في الكتاب والسنة.

٣- دراسة اختيارات الشيخ الفقهية المبنية على العلوم الطبية، وغيرها من العلوم.

المراجع

أحمد: حسن عبد الفتاح، عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين(ت ١٤٢٠هـ)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، (د.ط، د. ت).

بامؤمن: محمد مؤمن، التكلف في التفسير عند المعاصرين، الناشر: دار التفسير، السعودية، ط١، ٢٠١٤م.

البقاعي: إبراهيم بن عمر، أبو بكر (ت:٨٨٥هـ)، مَصَاعِدُ النَّظَرِ للإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السُّوَرِ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير – سنن الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م (د.ط).

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، مقدمة في أصول التفسير، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠هـ- ١٩٨٠م، (د. ط).

جامعة المدينة العالمية: الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، الناشر: جامعة المدينة العالمية (د. ط، د.ت).

الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الفارسي الأصل (ت٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، ط١، (د.ت).

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

الحسن: محمد علي، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، (ط١)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، دراسة وتحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

الذهبي: د/ محمد حسين (ت:١٣٩٨هـ)، التفسير والمفسرون، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة (د.ط، د.ت).

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(ت: ٣٩٥هـ)، مختار الصحاح، طبعة مُدقّقة كاملة التشكيل، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ١٩٨٩م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ، القاهر . مصر.

والإعجاز)، وقدره: (أي قدر الآيات التي فيها إعجاز، فليست الاكتشافات كلها صحيحة).

أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد (ت: ١٣٩٤هـ)، زهرة التفاسير، الناشر: دار الفكر العربي (د.ط، د. ت).

السليمان، فهد بن ناصر، الشواهد القرآنية التي استدل بها الشيخ ابن عثيمين على كروية الأرض في تفسيره لجزء عم، الناشر: دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

السنباني: د/ صالح بن عبد القوي ، مفهوم الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة وآليته الدعوية، الناشر: مجلة المنبر، الصادرة عن هيئة علماء السودان، العدد:(٢١)، ديسمبر، ٢٠١٤م.

سويلم: محمد بن محمد (ت:١٤٠٣هـ)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.

الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الشوكاني: محمد بن علي بن محمد (ت:١٢٥٠هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

ابن عثيمين، محمد بن صالح، تفسير جزء عم، إعداد: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، تفسير الحجرات – الحديد، الناشر: دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

ابن عثيمين، مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، المحقق: فتاوى العقيدة جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن – دار الثريا، الطبعة: الأخيرة – ١٤١٣ هـ.

فتاوى نور على الدرب، الناشر: مؤسسة الشيخ/ محمد بن صالح بن عثيمين الخيرية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(ت:٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، ١٣٠١هـ.

القاسمي: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (ت:١٣٣٢هـ)، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

منصور: عبد القادر محمد، موسوعة علوم القرآن، الناشر: دار القلم العربي – حلب، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

النابلسي: محمد راتب، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الناشر: دار المكتبي – سورية – دمشق – الحلبوني – جادة ابن سينا، ط٢، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

الوعلان: عبد المجيد بن محمد، الآيات الكونية دراسة عقدية، الناشر: كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض(د. ط)، ١٤٣٢ هـ / ١٤٣٣ هـ.